من دروس الأنبياء:
في المال والسياسة وحقوق المرأة

١ ـ «لا أسألكم عليه أجرًا» (الأنعام ٩٠، هود ٥١، الشورى ٢٣): هذا ما قاله الأنبياء جميعًا بهذه العبارة أو بعبارة أخرى قريبة: «ما أسألكم عليه من أجر» (الفرقان ٥٧)، «وما تسألهم عليه من أجر» (يوسف ١٠٤)، «لا أسألكم عليه مالاً» (هود ٢٩)، «إن أجري إلا على الله» (يونس ٧٢، هود ٢٩، سبأ ٤٧)، «إن أجري إلا على الذي فطرني» (هود ٥١)، «إن أجري إلا على رب العالمين» (الشعراء ١٠٩ و ١٢٧ و ١٤٥ و ١٦٤ و ١٨٠).

والعلماء ورثة الأنبياء، وما أكثر ما يتفنن اليوم بعض العلماء أو الدعاة لأخذ الأجر على الدعوة، والتبليغ، والفتوى، تحت دعاوى وحيل مختلفة، كأن يقولوا: هذا ليس بأجر الفتوى، بل هو أجر الكتابة أو الخط، أو هو ثمن الورق، ولو نظرت إلى أجر الكتابة أو ثمن الورق لرأيت أنه مرتفع إلى الحد الذي ينطوي على أجر الفتوى! أي إنهم يصلون إلى أجر الفتوى من طريق أجر الكتابة وثمن الورق.

هل يريد هؤلاء العلماء أن يرثوا الأنبياء في المغانم دون المغارم؟!

٢ ـ جاء في الحديث: نحن معاشر الأنبياء لا نورث. واليوم تجد أن الرؤساء بل حتى العلماء والخطباء يورثون الرئاسة والجاه والمال لذراريهم. ترى لو طبق منع توريث المال عليهم أفلا تقل حدة التقاتل على الرئاسة

والمناصب؟ أليس أكثر ما جنى هؤلاء من المال سببه النفوذ، فلماذا لا يرجع هذا المال إلى بيت المال العام؟

٣ ـ الأنبياء والرسل لم يكونوا إلا من الرجال. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٣]، «وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم» (الأنبياء ٧)، «أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم» (الأعراف ٦٣ و ٦٩)، «أكان للناس عجبًا أن أوحينا إلى رجل منهم» (يونس ٢).

واليوم هناك دعاوى كثيرة للمساواة بين الرجل والمرأة في المناصب كلها، وإني لأخشى أن تصل هذه المطالبات إلى حد المطالبة بأن تكون المرأة نبيًا أو رسولاً، فمن يستجيب لها؟ ترى هل هذه الدعوات حقيقية أم إن المرأة زاد استعبادها من قبل الرجل الذي يريد لها التعري والرقص وإظهار المفاتن تحت ستار الفن. ألم تسمع اليوم ببرنامج «هزي يا نواعم»!

ففي النظام الرأسمالي كل شيء سلعة يباع ويشترى ويؤجر ويستأجر، حتى النساء! القرض يتحول من قرض حسن إلى قرض ربوي، العدل يتحول إلى ظلم، الصدق يتحول إلى كذب، الأمانة تتحول إلى خيانة، القوي يتحول إلى سارق، العالم يتحول إلى تاجر...

دكتوراه استبانة

هناك اليوم الكثير من الدراسات والرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه وبحوث الترقية العلمية في الجامعات تقوم على إعداد استبانة (استمارة)، تتضمن قائمة أسئلة توجه إلى جمهور معين من الناس، بواسطة البريد العادي أو الإلكتروني أو بواسطة أشخاص معينين، للحصول على إجاباتهم عن الأسئلة المطروحة. وقد تصمم الاستبانة بشكل علمي صحيح، وقد يعطيها صاحب الدراسة لمن يصممها له في مقابل منفعة أو أجر أو رشوة. وقد تأتي الاستبانة جيدة أو سيئة.

وعندما تصل الاستبانة إلى شخص محدد، فإن هذا الشخص يقوم بقراءة الأسئلة التي قد تكون قليلة أو كثيرة. وقد يجد هذا الشخص أن الأسئلة ذكية ومحكمة ومنسجمة غير متناقضة، وأن الموضوع جدي ومهم، فيتحمس لملئها، وقد يجد العكس، فالاستبانة تعبر عن فكر واضعها ومدى رصانته ودقته وجدّه وهزله، هل يبحث عن حقيقة علمية أم عن مجرد شهادة أو ترقية علمية كيفما كانت. فإذا وجد هذا الشخص أن الاستبانة متناقضة وغير صالحة فإنه لن يردَّ عليها، وربما يلقيها مباشرة في سلة المهملات.

وهناك الكثير من الناس الذين يجيبون عن أسئلة الاستبانة بصورة سريعة وغير دقيقة، وربما يحتاج بعض هذه الأسئلة إلى دراسة، ولا يجب أن توجه إلى الناس، ولكن صاحب الاستبانة يريد التخلص من هذه الدراسة بإلقاء عبئها على الجمهور. ومن المحتمل أن لا يرسل الاستبانات إلى

أحد، أو لا يردّ عليها أحد، ويقوم هو بملئها بنفسه، حسب أهوائه وأحكامه المسبقة التي يريد التوصل إليها سلفًا.

وما عليه إلا أن يعالج هذه الاستبانات بعد ملئها معالجة سريعة بواسطة الكمبيوتر، وقد لا يعالجها أبدًا، بل يستخرج منها أرقامًا ونسبًا مزورة. ولا يملك القارئ أن يتأكد من أن الاستبانة قد أرسلت إلى الناس، وأنهم قاموا بملئها، وربما ملئت كيفما اتفق.

ويخرج بدراسة كلها قائمة على هذه الاستبانة، من جداول وإحصائيات وأرقام ونسب ورسوم بيانية، كلها كلام فارغ، ومضيعة للوقت والمال والجهد، وضحك على الناس.

وكثير من الباحثين أو الإعلاميين يقولون لك: أظهرت الدراسات كذا وكذا، وكله كذب في كذب، ولا أحد يحاسبهم. وربما تعدّ هذه الدراسات لصالح جهات أجنبية معينة تخدم أغراضها بناءً على أحكام مسبقة، تظهر في صورة دراسات، مقابل عطاءات مالية سخية، تحت ستار دراسات علمية تقوم بها مكاتب مشبوهة، الغرض منها تجنيد عملاء وجواسيس وما شابه ذلك. وهذه الجهات الأجنبية عندما يتعلق الأمر بها فقد تكون المسألة جدية وصحيحة، ولكن عندما يتعلق الأمر ببلدان العالم الثالث التي تريد التغلغل إليها والسيطرة عليها، فإن الأمر يختلف تمامًا. وهذا ينطبق على الجوائز العلمية، فعندما يمنح أحد البلدان الغربية جائزة لشخص ينتمي إليه فقد يكون مستحقًا للجائزة لاسيما في العلوم الدقيقة، أما عندما تمنح جائزة لشخص ينتمي إلى بلدان العالم الثالث فإن المعايير تختلف، وقد تصير سياسية ومخابراتية تحت ستار العلم والجائزة. وربما تريد هذه الجهة الأجنبية العمل على تمكينه (انتبهوا هذا الرجل يخصنا، هذا رمز من رموزنا)، تحت ستار التمكين العلمي أو التقني، أو تمكين المرأة، وكل

هذا التمكين قائم من وجهة نظر هذا الأجنبي. وربما تعدّه لدور لاحق يلعبه في بلده أو بلدان أخرى.

وفي المجال الإعلامي اليوم صارت الاستفتاءات موضة دارجة، لإشراك الجمهور، وابتزاز أمواله بواسطة رسائل الهاتف الجوال القصيرة، والتظاهر بأن رجل الإعلام يقوم بشيء جديد وأخاذ! وربما يتم هذا باسم الإسلام، باسم الدراسات الإسلامية في حقول مختلفة. وغالبًا ما ينفذ هذا الرجل أجندة غربية معينة، ولا يخطر في باله ولو لمرة واحدة أن يخرقها، ولو بحلقة واحدة، يصير فيها المسلمون مهاجِمين، بدل أن يكونوا دومًا موضع اتهام ودفاع.

والأخطر من هذا أن التصويت «الديمقراطي» قد يتم على أحكام شرعية، قد لا يعرفها أهل العلم أنفسهم، فكيف يتم التوجه بها إلى الرجل العادي الذي قد يكون لجهله أكثر جرأة من العالم على التصويت، كأن يجري التصويت على الربا أو القمار أو زواج المسيار أو الزواج العرفي أو زواج المتعة أو اليانصيب أو أسهم شركة معينة: هل ترى أن هذا حلال أم حرام؟ صوِّتْ وأعْطِنا فلوسك والله يرضى عليك! هذا كل ما نريده منك!

obeikandl.com